

عن هذه البلدة جعل له القاضي وصيا فيقولون ولو  
 عليه وان لم يكن منقطعا لم يجعل القاضي وصيا لكن سمع  
 شهود المدعيين وكتب لهم بالبيع عندهم من امرهم  
 الى قاضي بلديه الورثة ليقتضي لهم ثم يكتب ذلك القاضي  
 الكاتب ليستم التركة اليهم اذ اقام البينة على حل المال  
 فمات المدعي عليه بعد تزكية الشهود وقبل القضاء فانه  
 يقتضي عليه وارثه من غير اعادة البينة اذ ادعى على  
 انه اقر ان هذا الشيء له فخره بالتليم التي ولم يدع انه  
 ملكي فانه يسمع دعواه في اصح القولين اذ ادعى شيئا  
 فيما تمار واقام بينة وسأل القاضي ان يجعل ذلك على  
 يدي عدل حتى يبال عن شهوده فانه يضع اذ كان  
 المدعي عليه عروفا بالاسمه تلك ولو طلب ذلك بعد  
 الدعوى فالجسم الذين رحمة من محضه القاصي اذا  
 كان المدعي عليه فاستقامت لا غير لثقة اجاب الى ذلك  
 وان لم يعلم **كتاب الاقرار** ابواب ثمانية فيما يكون اقرار  
 فيما لا يكون اقرارا في معرفة المقتب في الاستثناء في الرجوع  
 عن الاقرار في الاقرار بالنسب في اقرار الوصي في المنقوض

وهو اعلم **باب فيما يكون اقرارا** اذا ادعى على غيره شيئا  
 فقال زنه كان اقرارا اذا قال البرتي عنك اذا اقر  
 ما كنته ما تتقاضي فيه او قال لم اعطك لوسخي قبل يكون  
 اقرارا الا اذا قال على وجه الاستثناء اذا قال البتة  
 اقرضني الف درهم فقال الطالب بلى ثم جعل له فان  
 المال بلزوم الاقرار يقع من غير تصديق وقبول لكن  
 بطلانه يتوقف على البطلان اذا اقر بجعل وجه  
 له بين الجهول اقرارا بركان صحيح واقرار المذموم لا يصح  
 قال لاخيه في عيدك كذا فقال لا الحق الوصيين او  
 او صدقا او يقينا فهذا اقرار قوله جميع ما في يدي  
 اقرار قوله ابن كالمس تراكمت اقرار قال لفلان بطل  
 الف درهم ان مت فعليه المال ان مات او عاش  
 لو اقر بجعل حاربه او شاه صح لو قال لفلان فلانة على كذا  
 فان فسه وقال ارضي به فلان او مات ابوه فونه صح  
 وان ابهم لم يقع اقراره قالت لعل طلقني كان اقرارا  
 بالكتاب الاقام على استيلاء لا يكون اقرارا بمكينة  
 ذلك لذي اليد على رواية الزيادة وعلى رواية

درهم